الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحرية واحترامها..تجربة في محاولة وحدة العمل الثوري

The Algerian Front for the Defence and Respect of Freedom..An attempt to unify revolutionary action

1– راضية قوفي*، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية (قسنطينة)

radhiagouffi@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2021/11/08 تاريخ القبول: 2021/12/28 تاريخ النشر: 2021/12/31

ملخص: شهدت فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية عودة قوية لنشاط الحركة الوطنية الجزائرية بتياراتها المختلفة، حيث ظلت فكرة توحيد العمل النضالي بين الجزائريين قائمة، فظهرت على إثرها التجربة الوحدوية التي ضمت كل الأحزاب والهيئات الناشطة آنذاك؛ بما فيها الوطنيين، الإسلاميين، الشيوعيين، والليبراليين في محاولة لخلق أرضية تفاهم وتوافق من أجل تحضير لائحة مطالب جزائرية مشتركة تُقدم إلى السلطات الفرنسية، وهو ما تجسد في التنظيم الذي عرف آنذاك بالجبهة الجزائرية للدفاع عن الحرية واحترامها التي تأسست في الجزائر في الخامس أوت 1951.

كلمات مفتاحية: الجبهة الجزائرية، الوحدة الوطنية، الانتخابات، التزوير.

Abstract: The post-World War II period saw a strong resurgence of the Algerian national movement with its different currents, since the idea of uniting militant action remained among Algerians. Unitarian experience involving all parties and entities active at the time emerged; Including nationalists, Islamists, communists and liberals in an attempt to create a platform of agreement and arrangement for the preparation of a common Algerian demands list to be submitted to the French authorities. This was enshrined in the organization then known as the Algerian Front for the Defence and respect of freedom, which was created in Algeria on 5 October 1951.

Keywords: Algerian Front, National Unity, Elections, Fraud.

*- المؤلف المرسل

مقدمة

اتجهت الجزائر مطلع القرن العشرين إلى المقاومة السياسية، التي تطورت مع بروز تيارات سياسية عديدة ببرامج متباينة وأهداف متقاربة، كل حسب ثقافته وتكوينه السياسي، لكن الاتفاق كان حول استقلال الجزائر كل حسب منظوره الخاص، وعليه كثفت جهودها في مرات عديدة، فعملت على خلق أرضية تفاهم، وحاولت تقديم كراسة مطالب مشتركة إلى السلطات الفرنسية، شهدت خلالها الساحة الجزائرية ثلاث تجارب وحدوية لتيارات الحركة الوطنية الجزائرية.

من بين هذه التجارب الوحدوية آثرنا اليوم أن نتحدث عن تجربة هامة في تاريخ النضال الوطني الجزائري، ألا وهي تجربة الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحرية واحترامها التي تأسست سنة 1951م وضمت داخلها كل اتجاهات الحركة الوطنية الجزائرية، في محاولة منا لتحليل ظروف تأسيس هذه الجبهة، أسباب نشأتها وأهدافها، مع التطرق إلى ردود الفعل حولها، دون إغفال ذكر أهم العوامل التي أدت إلى فشلها.

الإشكالية:

هل كان تأسيس الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحرية واحترامها وليد سنة 1951م، وبالتالي فإن المحور الذي قامت عليه هو التزوير الانتخابي المنظم، وبالخصوص تزوير الانتخابات التشريعية التي جرت في 17 جوان 1951م؟ أم أن تأسيسها كان حلقة من الحلقات الوحدوية السابقة ونتيجة للمحاولات والنداءات بداية من سنة 1946م؟

وتندرج ضمنها جملة من التساؤلات الفرعية التي ستساعدنا على تفكيك جزئيات هذا الموضوع، ومعالجته بشكل أوسع، وهي كالتالي:

- **ما هي ظروف تأسيسها؟ وفي ما تكمن أهدافها وأهم نشاطاتها؟**
- **ما هي ردود الفعل والمواقف اتجاه هذه المبادرة الوحدوية؟**
- **لماذا لم تعمر أكثر من سنة؟ وفي ما تتمثل الأسباب التي أدت إلى فشلها؟**

سعت اتجاهات الحركة الوطنية الجزائرية إلى خلق فرص للتقارب في ما بينها، محاولة تلافي الشقاق، والعمل من أجل تقديم برامج موحدة للإدارة الاستعمارية الفرنسية، لذلك فإن الجذور التاريخية للإتحاد الوطني تعود إلى صيف 1936م، وهو ما تمثل في تجربة المؤتمر الإسلامي الجزائري، المنعقد في السابع جوان من سنة 1936م بالجزائر العاصمة وبدعوة من الإمام الشيخ عبد الحميد بن باديس، وضم كل من جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، والحزب الشيوعي الجزائري، وفيدرالية النواب المسلمين، بينما بقي حزب نجم شمال إفريقيا آنذاك على الحياد بقيادة مصالي الحاج بحجة تغييب فكرة الاستقلال عن مطالب المؤتمر.

أما المحاولة الثانية فقد برزت خلال الحرب العالمية الثانية، وبالضبط بتاريخ 14 مارس 1944م، تمثلت في المبادرة التي قام كل من فرحات عباس والشيخ محمد البشير الإبراهيمي بإحيائهما لفكرة الوحدة باسم جديد هو حركة أحباب البيان والحرية، لكن بموافقة مصالي الحاج، ضمت كل من حركة أحباب البيان والحرية لفرحات عباس، وجمعية العلماء المسلمين الجزائريين، وحزب الشعب الجزائري والكشافة الإسلامية الجزائرية وكل القوى الوطنية الأخرى، ماعدا الحزب الشيوعي الذي رفض الانضمام لهذا التجمع.

وفيما يتعلق بالتجمع الثالث والأخير والذي سبق جبهة التحرير الوطني، فكان بعد الحرب العالمية الثانية، حيث ظلت إشكالية الوحدة قائمة بين الأحزاب الوطنية[1]، لأجل ذلك توحد الجميع في منظمة واحدة ضمت كل تيارات الحركة الوطنية الجزائرية ولأول مرة منذ 122 سنة من دخول الفرنسيين إلى الجزائر، تجسدت في ما عرف بالجبهة الجزائرية للدفاع عن الحرية واحترامها التي تأسست في 05 أوت 1951 بالجزائر العاصمة.

غير أن ما تجدر الإشارة إليه أن المتتبع للمصادر والمراجع التي أرّخت لتاريخ الحركة الوطنية الجزائرية ونضال قادتها، يلاحظ ذلك التغييب؛ حيث يجد أن جل المصادر والمراجع إما أغفلت الحديث نهائيا عن موضوع الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحرية واحترامها، أو أنها تناولتها بشكل عرضي ولم تفرد لها حيزا خاصا بالدراسة والتحليل، ماعدا الدراسة القيّمة التي نشرها الباحث الفرنسي كلود كولو (Claude collot) في المجلة الجزائرية للعلوم الإدارية، الاقتصادية والسياسية لسنة 1977م.

وهذا ما دفع بأحد مسؤوليها، وعضو بارز ساهم في تأسيسها وهو المؤرخ أحمد توفيق المدني بالقول: "وإني لأعجب العجب كله كيف أن كلمة المؤرخين الذين كتبوا عن الجزائر في تلك الفترة العصيبة من تاريخها، قد اتفقت على نسيان هذه الجبهة، وعلى إغفالها فلم يتكلم عنها أحد وكأنها حادث بسيط تافه، لقد كانت

[1] - هنا يجب التنويه إلى موقف جاك شوفالييه (Jacques Chevallier)، وصناع السياسة الفرنسية الآخرون الذين آمنوا بفكرة مفادها بأن الطريق الأمثل لتشتيت الأحزاب الوطنية الجزائرية من الداخل، وعلى رأسها حركة الانتصار للحريات الديمقراطية يتمثل في الاتحاد، الذي يتم من خلاله جمع الأحزاب السياسية والمنظمات الدينية الجزائرية في صف واحد. وبهذا قام جاك شوفالييه بقلب نظرية فرق تسد على رأسها من خلال مساندته لتجمع هذه الأحزاب والمنظمات في اتحاد واحد وبالتالي تطبيق نظرية "جمع تسد". ينظر: رابح بلعيد، **الحركة الوطنية الجزائرية 1945-1954 دراسة ووثائق غير منشورة**، دار بهاء الدين، الجزائر، 2015، ص 140.

جبهة الدفاع عن الحرية حدثا عظيما، وكانت آلة صلبة للكفاح المنظم، وكانت دون شك الومضة الأولى التي انبثق من بعدها نور الجبهة العظمى، جبهة التحرير الوطني".[1]

1. إرهاصات تأسيس الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحرية واحترامها

إن الدعوة إلى تأسيس الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحرية واحترامها لم يأت فجأة، بل كان نتيجة مبادرات برزت أكثر منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، وتعتبر هذه الدعوات بمثابة تحضير وإعلان ميلادها، حيث ظهرت بوادر العمل المشترك بين تشكيلات الحركة الوطنية خلال الانتخابات النيابية الخاصة بالبرلمان الفرنسي بتاريخ 10 نوفمبر 1946م، لما امتنع الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري عن المشاركة فيها تاركا المجال أمام حركة انتصار الحريات الديمقراطية، والتي فازت بخمسة مقاعد من مجموع خمسة عشرة مقعدا، في حين حصل الحزب الشيوعي الجزائري على مقعدين والأحرار على ثمانية مقاعد.[2]

ومع بداية سنة 1946م بدأ الحزب الشيوعي الجزائري الذي لم ينضم إلى أحباب البيان والحرية بالتفكير جديا في توحيد الحركات السياسية والدينية الجزائرية من خلال الاتحاد الوطني، فقد أشار جاك شوفالييه بأن اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الجزائري في اجتماعها الذي عقد يومي20 و21 جويلية، قررت الاتصال بالحركات الجزائرية أملا أن تُكوِن معها جبهة واحدة، وقد أعلنت هذه الفكرة في وسط مناضلي الحزب الشيوعي الجزائري في الفاتح من أوت 1946 من خلال منشور ورد فيه: "تدعوا لجنتنا المركزية إلى إنشاء جبهة ديمقراطية وطنية جزائرية تضم حزب الشعب الجزائري، والاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، والاشتراكيين، وكل التقدميين دون تمييز على أساس العرق أو اللغة أو الدين".[3]

أما الدعوة الثانية فقد جاءت في شهر فيفري من سنة 1947 من طرف جماعة المنادين بالوحدة نذكر منهم على سبيل المثال لا الحصر عبد الرحمان بوشامة من الشيوعيين، والدكتور خالدي ومالك بن نبي من الوطنيين، حيث أصدروا نداءا في جريدة "الجزائر الجمهورية" تمخض عنه التفاف معظم شرائح الشعب الجزائري من تجار، وأجراء، وأصحاب مهن حرة الذين ينتمون إلى حركات وطنية مختلفة، وقد

---

[1] - أحمد توفيق المدني، **حياة كفاح**،ج2 ، دار البصائر، الجزائر، 2009، ص 557-558.

[2] - عبد الحميد زوزو، **محطات في تاريخ الجزائر، دراسات في الحركة الوطنية والثورة الجزائرية على ضوء وثائق جديدة**، دار هومة، الجزائر، 2004، ص 304-305.

[3] - رابح بلعيد، مصدر سابق، ص143.

عالج هذا النداء مشكلة الوحدة لمحاربة الاستعمار، وبحث كيفية التوصل إلى تحالف حقيقي للقوى الوطنية.[1]

في شهر نوفمبر 1947م، وبعد نقاشات جادة بين كل من حركة الانتصار والاتحاد الديمقراطي دامت أربعين يوما من النشاط، وتضمنت أربعة عشرة اجتماعا متتاليا، تمكنا خلالها من وضع برنامج وإعداد ميثاق للحركة الوطنية الجزائرية يخضع لموافقة جميع اللجان الجزائرية، لكن الطرفان لم يتمكنا من الاتفاق حول المحتوى النهائي للبيان.

وفي شهر جوان 1949م أعادت حركة الانتصار طرح فكرة الحزب الوطني الديمقراطي في الجزائر، وبالموازاة مع ذلك كان هناك حوارا وتشاورا بين أحباب البيان والحرية والاتحاد الديمقراطي لمعالجة مشكلة الوحدة. وكانت تلك الاتصالات مؤشرا على بداية تفاهم بين تلك الاتجاهات بدأ يظهر في الأفق.[2]

كما ظهرت لجان أخرى لأغراض محدودة مهدت لظهور الجبهة الجزائرية، نذكر منها لجنة مساعدة وإغاثة ضحايا القمع التي تأسست في 23 أفريل 1948م، حيث تمكنت بفضل جهودها من توحيد ودعم حركة التضامن والتكافل عبر مختلف الأوساط الوطنية لصالح المعتقلين السياسيين وعائلاتهم، واللجنة الجزائرية لمكافحة القمع بتاريخ 06 جوان 1948، ولجنة الدفاع عن حرية التعبير سنة 1950م وتم تنسيق العمل بينهم، وتوحيد الجهود مع الشعب الجزائري من أجل إنهاء النظام الاستعماري وإقامة جمهورية جزائرية.[3]

اقتنعت حركة الانتصار أن تحرير الجزائر بات يتطلب تضافر جهود جميع أبنائها المخلصين، وضرورة التفتح على سائر القوى الحية في البلاد قصد الاستفادة من جميع الطاقات لإرغام فرنسا للاستجابة لجميع المطالب، وبالنسبة لجمعية العلماء المسلمين فلم تعد تكتفي بالدعوة الدينية و العمل التربوي، بل إن تواتر الأحداث السياسية قد فرض على قادتها تجاوز إطار قانونها الأساسي، والدخول علنا إلى معركة النضال، في حين شرعت قيادة الحزب الشيوعي الجزائري ابتداء من سنة 1949 في الانفتاح على الإطارات الجزائرية، وتخلت بالتدريج عن كثير من قناعاتها حتى أصبحت مع نهاية 1950 تطالب بجمهورية

---

[1] - مومن العمري، **الحركة الثورية في الجزائر من نجم شمال إفريقيا إلى جبهة التحرير الوطني**، دار الطليعة، الجزائر، 2003، ص150.

[2] - نفسه، ص 150-151.

[3] - عبد الرحمان ابن إبراهيم العقون، **الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصر (1947 - 1954)**، ج3، ط2، منشورات السائحي، الجزائر، 2007، ص 212 . مومن العمري، مرجع سابق، ص151.

جزائرية مستقلة، وبتكوين جبهة وطنية ديمقراطية لتحقيق تلك الغاية حتى ولو كان ذلك مناورة مرحلية فقط.[1]

1.1 التزوير الانتخابي ودوره في تأسيس الجبهة:

لمواجهة جور السياسة الاستعمارية الفرنسية، عمد قادة الحركة الوطنية الجزائرية خاصة بعد الحرب العالمية الثانية إلى البحث عن أساليب سلمية كانت الانتخابات في مقدمتها؛ فمباشرة بعد المصادقة على القانون التنظيمي المعروف "بدستور الجزائر" الصادر في 20 سبتمبر 1947م[2]، شرعت الإدارة الفرنسية في تطبيقه على الطريقة الاستعمارية انتخابات بلدية في أكتوبر 1947، وانتخابات الجمعية الجزائرية في أفريل 1948م، ونظرا لهذا فإن حركة الانتصار للحريات الديمقراطية والإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري قررا خوض تلك الانتخابات كل حسب إيديولوجيته.[3]

وفي الوقت ذاته، وتحت ضغط المستوطنين الأوربيين تم عزل الوالي العام الاشتراكي إيف شاتينو[4]من منصبه، ذلك لأنه سعى إلى إجراء انتخابات نزيهة، مما سبب له نقمة المعمرين، وقد خلفه الاشتراكي مارسيل إدموند نايجلان في11فيفري1948م، واستمر إلى غاية1951م مستهدفا الحركة الوطنية

---

[1] - محمد العربي الزبيري، **تاريخ الجزائر المعاصر**،ج1، من منشورات إتحاد الكتاب العرب، سوريا، 1999، ص133- 135.

[2] - صادق البرلمان الفرنسي على هذا الدستور في 20 سبتمبر1947م، وكان مهندسو هذا النظام الرئيسيون هم: روني مايير وهو مستوطن أوربي باسم الحزب الراديكالي و النواب المعمرين، وموريس = = شومان باسم الحركة الشعبية، وهو وليد اتفاق بين فرنسا وفرنسيي الجزائر الذين يمثلهم بورجو، وجاك شوفالييه، وكيلسي، وروني مايير. ينظر، حسينة حماميد، **المستوطنون الأوربيون والثورة الجزائرية 1954-1962**، ط1، منشورات الحبر، الجزائر، 2007، ص 45 .

[3] - محمد العربي الزبيري، مرجع سابق، ص121.

[4] - إيف شاتينو(Yves Chataigneau)، رجل اشتراكي ليبرالي كان يحاول باستمرار إنصاف الشعب الجزائري، فعزل من منصبه يوم 11 فيفري 1948 بسبب فوز حركة انتصار الحريات الديمقراطية في الانتخابات التي جرت يوم 19 نوفمبر1947، وما دام لم يفعل شيئا لمنع هذا الفوز هو متعاطف مع العرب، و لهذا سموه بمحمد شاطينو. ينظر حاج حفصي محمد، **من ذكريات الكفاح، مذكرات مجاهد**، فيسير للنشر والتوزيع ، الجزائر، 2010 ،ص74. و حسينة حماميد، مرجع سابق، ص47 .

مستعملا كل ما لديه من وسائل قانونية وغير قانونية لتحطيمها والقضاء عليها، لكنه عزز بذلك من حيث لا يدري الحركة الأكثر جذرية في تاريخ الجزائر وهي التزوير الانتخابي.[1]

وعليه، عرفت سنة 1951 إجراء عمليتين انتخابيتين قبيل تأسيس الجبهة، الأولى المتعلقة بتجديد نصف أعضاء المجلس الجزائري، وتمت ما بين 4 و11 فبراير 1951، حيث امتنعت حركة انتصار الحريات الديمقراطية عن المشاركة فيها، بينما شارك فيها الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري والحزب الشيوعي الجزائري والأحرار الذين تحصلوا على الأغلبية المطلقة، أما الثانية فكانت الانتخابات التشريعية الفرنسية يوم 17 جوان 1951 التي أجريت لاختيار أعضاء الجمعية الوطنية (البرلمان).

وقد استعملت خلالها الإدارة الاستعمارية مهارة فائقة لم يسبق لها مثيل في تزوير الانتخابات، وتحويل أصوات الناخبين إلى عملائها كالعادة، وإبعاد مرشحي حركة انتصار الحريات، والإتحاد الديمقراطي، والحزب الشيوعي الجزائري، ولم يتركوا لهم مقعدا واحدا من أدنى الجزائر إلى أقصاها[2]؛ إذ كان نايجلان[3] آنذاك قد وعد السلطات الفرنسية بأن يعمل كل ما في وسعه لإحباط المحاولات الجزائرية، ويظهر هذا من خلال قوله: "سوف أقف بالمرصاد بكل ما أوتيت من قوة، لإحباط أية محاولة انفصالية وإني ذاهب إلى الجزائر، تحدوني عزيمة قوية ليس لحل جميع المشاكل فورا، إنما للتخفيف من حدتها، ولكي أخدم ما استطعت مصالح فرنسا".[4] الأمر الذي أدى إلى فقدان الثقة نهائيا في الإدارة الاستعمارية الفرنسية العنصرية.

2.1 تأسيسها:

جاءت مبادرة التأسيس بعد المشاورات بين أعضاء التشكيلات المختلفة للحركة الوطنية الجزائرية من خلال الاجتماع الذي عقد في 25 جويلية 1951، والذي حضره كل من:

---

[1] - أحمد منغور، **موقف الرأي العام الفرنسي من الثورة الجزائرية1954 -1962** ، ط1، دار التنوير، الجزائر ، 2008 ، ص 271.

[2] - إدريس خضير، **البحث في تاريخ الجزائر الحديث 1830-1962**،ج2، دار الغرب للنشر والتوزيع، الجزائر، 2006، ص 15.

[3] - نايجلان: طبيب فرنسي تحول إلى سياسي، من مواليد 1884م، تقلد مناصب وزارية كثيرة، وترأس الحكومة الفرنسية في الفترة الممتدة من 1948- 1951م، استقال سنة 1951 بسبب رفض وزارة الداخلية معاقبة متصرف رفض القيام بتزوير الانتخابات، شغل منصب نائب رئيس الحكومة من سنة 1952 إلى 1954م. ينظر محمد العربي الزبيري، مرجع سابق، ص 144.

[4] - بن يوسف بن خدة، **جذور أول نوفمبر 1954**، ترجمة مسعود حاج مسعود، ط2، دار الشاطبية، الجزائر، 2012، ص 168.

- أحمد مزغنة ومصطفى فروخي عن حركة انتصار الحريات الديمقراطية.
- الشيخ العربي التبسي والشيخ محمد خير الدين عن جمعية العلماء.
- أحمد فرانسيس وقدور ساطور عن الاتحاد الديمقراطي.
- بول كاباليرو وأحمد محمودي عن الحزب الشيوعي الجزائري.[1]

انتهى هذا الاجتماع بصياغة بيان موقع من قبل الحاضرين، استنكروا فيه الظروف الصعبة التي تعيشها الجزائر وتعسف الإدارة الاستعمارية و أساليب الضغط والتزوير الانتخابي خاصة اتجاه ناخبي القسم الثاني أي الخاص بالجزائريين الأهالي، والتي اعتبروها خرقا للقانون خاصة الانتخابات التشريعية التي جرت في17جوان1951م، وقررت الحركات والشخصيات المذكورة عقد اجتماع عام لتأسيس الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحرية واحترامها، ووجهت نداءها إلى جميع الجزائريين المهتمين بتحقيق الاتحاد لكي يضاعفوا نشاطهم ويتمكنوا من إحباط القمع وفرض احترام الحرية والكرامة الإنسانية.[2]

وقد أشارت جريدة المنار إلى أول اجتماع عقدته هذه اللجنة الإنشائية في مقال جاء فيه: "إنها لبشرى تشرح الصدر وتنعش الآمال، وتقوى التفاؤل بمستقبل هذا الوطن، بشرى تشحذ العزائم وتذكي الهمم...وهذه البشرى هي تكوين لجنة إنشائية لتأسيس جبهة جزائرية للدفاع عن الحرية واحترامها، وهي خطوة عظيمة نرجو أن يتبعها توحيد البرامج السياسية في برنامج عام واحد."[3] مؤكدين أن المظالم التي وقع الاتفاق على محاربتها لا تزول إلا بزوال الوضع الاستعماري القائم.

أهم ما تمخض عن الاجتماع تكوين لجنة برئاسة الشيخ العربي التبسي كلفت بمهمة العمل على تشكيل "جبهة جزائرية للدفاع عن الحرية واحترامها" والتي تعمل على تحقيق الأهداف التالية:

1. إلغاء الانتخابات التشريعية المزعومة التي جرت في 17 جوان 1951 والتي كانت نتيجتها في الواقع تعيين الإدارة أشخاصا لم يكلفهم الشعب الجزائري بتمثيله وينكر عليهم الحق في الحدث باسمه.
2. احترام حرية الانتخاب في القسم الثاني.
3. احترام الحريات الأساسية: حرية الضمير، والفكر، والصحافة، والاجتماع.

---

[1] - هيئة التحرير، "لجنة إنشائية لتأسيس جبهة جزائرية للدفاع عن الحرية واحترامها"، **البصائر**، س4، السلسلة 2 ، ع 166، 6 أوت ،1951.

[2] - هيئة التحرير، "لجنة إنشائية لتأسيس جبهة جزائرية للدفاع عن الحرية واحترامها"، **المنار**، س1، ع 6، 30 جويلية 1951، ص1.

[3] - محمود بوزوزو، "بارقة أمل ...خطوة كبيرة في سبيل تحقيق الإتحاد القومي"، **المنار**، س1، ع6، 30 جويلية 1951، ص1.

4. محاربة القمع بجميع أنواعه، لتحرير المعتقلين السياسيين ولإبطال التدابير الاستثنائية الواقعة على مصالي الحاج.
5. إنهاء تدخل الإدارة في شؤون الديانة الإسلامية.[1]

ونظرا للظروف الحرجة التي كانت تعيشها الجزائر، ويعانيها المناضلون من خلال اختلاف الأحزاب وتعدد البرامج، وبالمقابل حاجة الشعب الجزائرية إلى مثل هذه المبادرات الوحدوية، كلها عوامل دفعت بالأحزاب الوطنية، الهيئات، والشخصيات المشاركة إلى أن تحصر أهدافها وبرنامج عملها في التنديد بالإجراءات القمعية الخاصة بالتزوير الانتخابي خاصة ما حدث في 17جوان1951، والمطالبة باحترام الحريات العامة؛ حرية التعبير، الفكر، الصحافة، الاجتماع، وحرية الانتخابات، ومحاربة القمع بكل أشكاله، مع الاهتمام بالمسألة الدنية من خلال المطالبة بفصل الدين عن الدولة وعدم التدخل نهائيا في شؤونه.

وقد تم اختيار يوم الخامس أوت 1951 للإعلان الرسمي عن ميلاد الجبهة الجزائرية، والتصريح بهياكلها في اجتماع عقد بقاعة سينما دنيا زاد بالعاصمة بحضور 700 مسؤول[2]، ترأسه الشيخ العربي التبسي نائب رئيس جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، كما حضر هذا الاجتماع جمع غفير من الجزائريين وبعض الجزائريات يمثلون كافة أنحاء الوطن، وينتمون إلى مختلف التيارات الفكرية والسياسية.[3]

على إثر ذلك، توالت خطب وتدخلات ممثلي الوفود والتنظيمات الأربعة في الاجتماع التأسيسي المنعقد يوم 05 أوت 1951 في التعريف بالجبهة الجزائرية وشرح ظروف إنشائها وأهدافها، فتعاقب على المنصة كل أحمد بومنجل نائب الأمين العام للاتحاد الديمقراطي، والعربي بوهالي الكاتب العام للحزب الشيوعي الجزائري، وأحمد مزغنة ممثلا عن حركة انتصار الحريات الذي قرأ رسالة مصالي الحاج على الحاضرين، ووضح الشيخ العربي التبسي ممثل جمعية العلماء بصفته رئيسا للّجنة الإنشائية لتأسيس الجبهة شارحا أهدافها بقوله: "فهذه جبهة لا تسأل أحدا إن كان مسلما أو مسيحيا أو يهوديا، إنما تسأله

---

[1] - **البصائر**، س4، ع 166، 6 أوت 1951.

- Claude Collot et Jean-Robert Henry, **Le Mouvement National, Textes 1912-1954**, Office des Publications Universitaires, Hydra, Alger, 1978, P 290-291.

[2] - Kaddache Mahfoud, **Histoire du nationalisme Algérien, question nationale et politique Algérienne (1919-1951)** , T2 ,2éme édition, ENAL, Alger,1993,p 872.

[3] - محمد العربي الزبيري، مرجع سابق،ص 137.

هل هو مناضل في سبيل الحق، مكافح في سبيل الحرية، فغايتنا أن ننشد جزائر حرة يتمتع بخيراتها سائر أبنائها سواسية لا فرق بين جنسهم ومعتقدهم".[1]

منذ عهد بعيد كانت أمنية كل جزائري هي تحقيق وحدة النضال، وهاهي أمنيته تتحقق بتوحيد القوى والجهود، وتنسق الأعمال بتأسيس الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحرية واحترامها، التي تعكس صورة صادقة عن ميثاق إتحاد وطني عام بين الأحزاب والحركات المؤسسة، للتنديد بالإجراءات والاعتقالات التعسفية ومصادرة الصحف و تزوير الانتخابات. وعلى الرغم من تباين آراء و ميولات وأهداف تيارات الحركة الوطنية إلا أن رد فعلهم كان سريعاً من خلال التضامن والقيام بعمل مشترك يضمن نزاهة الانتخابات ويحمي الحريات.[2]

وبالتالي فإن هذا التجمع يهدف أساسا إلى إلغاء المهزلة الانتخابية على الطريقة النايجلانية، المتميزة بالقمع السياسي والضغط على السكان في مناطق عديدة من الوطن، وحسب جريدة المنار فإن الجبهة تأسست لدرء المظالم ولتشكل قاعدة استقلال البلاد، وعلى هذا النحو عبر عن مقاصدها الوالي العام روجي ليونار (Roger leonard) عندما كتب إلى الرئيس الفرنسي (Vincent Auriol) يقول:"إنها من أهم الحركات التي لم أر من قبل مثلها، ذلك أن غالبية السكان من ورائها[3] وهي بمثابة الجمهورية الجزائرية التي ستحقق استقلال الجزائر".[4]

---

[1] - المنار، س1، ع 7، 15 أوت 1951.

[2] - عمار بوحوش، **التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962**، دار الغرب الإسلامي ،1997، ص 325، عمار هلال، **أبحاث و دراسات في تاريخ الجزائر المعاصرة 1830-1962**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1995، ص 372.

[3] - ذلك أن يوم تأسيسها كان يوما تاريخياً عظيماً في تاريخ نضال الأمة الجزائرية، إذ كان لابد للجبهة أن تحصل على دعم شعبي يؤيد برنامج عملها، وهو ما تجسد في المهرجان الشعبي الذي عقد بالملعب البلدي بحسين داي، حضره آلاف الجزائريين، قضوا أربع ساعات تحت حر الشمس صابرين في سبيل تحقيق الإتحاد المنشود، الأمر الذي يوضح تعلق الشعب الجزائري بكل فئاته بأي مبادرة وحدوية داعية للتحرر والتخلص من الاستعمار. للاستزادة أكثر حول الموضوع يرجى الإطلاع على العدد الثامن من جريدة المنار الصادر بتاريخ 31 أوت 1951.

[4] - عبد الحميد زوزو، مرجع سابق، ص309.

2. هياكلها ونشاطها

1.2. هياكلها:

عكف المجتمعون على وضع نظام داخلي للجبهة، وهو عبارة عن الهيئات والهياكل التي تتشكل منها على المستويين المركزي والقاعدي[1]، فشرعت الجبهة في العمل بتنصيب هيكل إداري راعت فيه مبدأ التساوي في التمثيل بين التشكيلات السياسية الأربع المنتمية إليها، وكذا الشخصيات الوطنية المستقلة، فوضعت هيكلا إداريا على النحو التالي:

1- المكتب الدائم (الأمانة الدائمة): يتكون من عشرة أعضاء[2] بمعدل عضوين عن كل تنظيم، بالإضافة إلى عضوين اثنين عن الشخصيات المستقلة، وهؤلاء الأعضاء أجبروا على الإقامة بالعاصمة، وقد حددت مهام المكتب الدائم في ما يلي:

أ- طبع قائمة من اللوائح الاحتجاجية وتوزيعها على اللجان والهيئات وأتباع الأحزاب والحركات والشخصيات للإمضاء.

ب- إعداد مذكرة عن أهداف الجبهة الجزائرية في أقرب وقت ممكن، وتوجيهها إلى المنظمات الدولية.

ت- إرسال وفد الجبهة حالا إلى فرنسا، وتكليفه بعدة مهام منها ما سيأتي ذكره:

- عقد ندوات صحفية.
- الاتصال بالأحزاب السياسية والشخصيات، والمنظمات الديمقراطية والفروع البرلمانية، وتحميل السلطة المركزية بباريس المسؤولية لإعادة الحريات العامة إلى نصابها.
- تنظيم اجتماعات عامة.[3]

مع الاتفاق أن هذه الوحدة لا تمس بأي حال استقلال ونشاط كل حركة في ميدانها الخاص خارج الجبهة.

2- المجلس الإداري (اللجنة التنفيذية أو التحضيرية): وقعت المصادقة بالإجماع على تعين ثلاثين عضوا[1] كهيأة مديرة للجبهة، ستة أعضاء عن كل حركة أو تنظيم، وشخصيات مستقلة من العملات

---

[1] - مومن العمري، مرجع سابق، ص 153.

[2] - هم السادة التالية أسماؤهم: الشيخ العربي التبسي، الشيخ محمد خير الدين ، السيد أحمد مزغنة، عبد الرحمان كيوان، الأستاذ أحمد بومنجل، الأستاذ قدور ساطور، الأستاذ أحمد توفيق المدني، الأستاذ مندوز (غيابيا)، السيد بول كاباليرو، السيد كوش يونس. هيئة التحرير،"برنامج العمل"، **المنار**،س1 ، ع7، 15 أوت 1951، ص3.

[3] - نفسه.

الثلاث(الجزائر العاصمة، قسنطينة، وهران)، ووضع المجلس التأسيسي على عاتقها عبء إنجاز الأعمال وتحقيق البرنامج.[2] وقد حددت صلاحيات هذه اللجنة في المهام التالية:

أ- الاحتفاظ بحقها في عدم تحمل مسؤولية أي عمل باسم الجبهة من طرف أي كان من المشاركين فيها، إذا لم يحظ سلفا بموافقة المكتب الدائم للجبهة.

- اللجان الفرعية وأعضاؤها ليسوا مسؤولين على أي عمل يهم الجبهة إلا أمام اللجنة الإدارية.
- تعقد اللجان الفرعية اجتماعات عامة في القطر الجزائري، وتوجه أثناءها تصريحا موحدا إلى السلطات.
- الشروع في حملة صحفية مباشرة بعد الاجتماع العام المنعقد في 5 أوت1951.[3]

والملاحظ أن الهياكل التي تبنتها الجبهة الجزائرية، وكل الصلاحيات التي منحت لها، وكيفية التسيير بين الهيئات المديرة واللجان المحلية، تترجم مركزية جد موسعة، ولا تترك أي مبادرة للقاعدة، مقيدة ببرنامج وأهداف الجبهة ويمكن فهمها كذلك بانعدام الثقة المتبادلة بين الأحزاب، وتخوف جمعية العلماء والاتحاد الديمقراطي من أن تستعمل الجبهة من قِبَل حركة الانتصار والحزب الشيوعي لأغراض أخرى.[4]

---

[1] - يتكون المجلس الإداري من الهيأة التالية:عن العلماء: الشيخ العربي التبسي، الشيخ محمد خير الدين، الشيخ أحمد بوشمال، السيد جمال سفينجة، السيد سبع محمد، السيد حدود الطاهر (غيابيا). عن حركة انتصار الحريات: السيد أحمد مزغنة، السيد عمر محبوب، الأستاذ كيوان، السيد= = صالح معيزة، السيد سويح الهواري، السيد المستيرى. عن الإتحاد الديمقراطي: الأستاذ أحمد بومنجل، الأستاذ قدور ساطور، الأستاذ حاج سعيد الشريف، الدكتور أحمد فرنسيس، السيد مزيان محمد، الأستاذ عبد الحميد بن سالم. أما الحزب الشيوعي فيمثله السيد بول كاباليرو، السيد أحمد محمودي، السيد كوش يونس، السيد أحمد بن خلاف، الدكتور كامي لاريبر، السيد عبد الحميد بوالضياف. وعن الشخصيات المستقلة: الجنرال توبيز، الأستاذ دوميرق، الأستاذ توفيق المدني الأستاذ، أندري مندوز (غيابيا)، الأستاذ العربي رولة (غيابيا)، الأستاذ محمد الابلق.

[2] - البصائر، الهيأة المديرة، س4، السلسلة 2، ع 167، 13 أوت 1951.

[3] - محمد يوسفي، **الجزائر في ظل المسيرة النضالية المنظمة الخاصة**، ترجمة محمد الشريف بن دالي حسين، منشورات الذكرى الأربعين للاستقلال، الجزائر، 2002، ص 154.

[4] - مومن العمري، مرجع سابق، ص 155.

2.2. نشاطها:

ركزت الجبهة نشاطها داخل الوطن وهذا ما يندرج ضمن أهدافها المعلنة سابقا، ودوافع تأسيسها ولم يقتصر نشاطها على التراب الوطني بل تجاوزه إلى الخارج ليتبنى قضايا الأشقاء في تونس والمغرب.

صرح المكتب الدائم للجبهة عن نشاطها وبرنامج عملها، حيث برز ذلك في مقال نشرته جريدة المنار، وقد التزمت الجبهة بهذا البلاغ، وبدأت نشاطاتها الحقيقية يومي 12 و13أوت1951م، وذلك على مستوى التنظيم والهيكلة بتكوين اللجان الولائية، والتي تنحصر مهمتها في تقديم تقارير إلى اللجنة الإدارية للجبهة.[1]

ومن أهم نشاطاتها إرسال وفد إلى ناحية آريس من أجل التحقيق والتحري في أعمال العنف والقمع الإرهابية المرتكبة ضد سكان قرى المنطقة، بسبب معارضتهم لعمليات التزوير التي قامت بها الإدارة الاستعمارية بمناسبة انتخابات 17 جوان 1951. وذلك من أجل جمع الوثائق والشواهد وعرضها على المكتب الدائم للجبهة، حيث أشارت جريدة المنار إلى ذلك في إحدى مقالاتها جاء فيه: "إن الجبهة الجزائرية بمجرد تشكيلها فاجأتها حوادث الأوراس التي صدر التنبيه على خطورتها، فعينت الجبهة وفدا منها متوجها حينا إلى تلك الأماكن لإجراء التحقيق".[2] وقد شرح المقال طبيعة السياسة الاستعمارية المنتهجة في منطقة آريس، وقدم شرحا مفصلا عن تلك الأحداث.

وفي نفس الإطار، تم توجيه نداء من الجبهة إلى محكمة الجزائر العاصمة احتجاجا عن المعتقلين الجزائريين الذين اعتقلوا ظلما وعدوانا، حيث جاء في هذا النداء ما يلي: "حيث أنه في 27 نوفمبر 1951 أُحيل 56 من الجزائريين على محكمة البليدة...قد اعتقلوا ظلما وعدوانا بتهمة واهية ملفقة وهي التآمر على أمن الدولة، وحيث أنهم حبسوا دون مبرر شرعي، ونُكِّل بهم شر تنكيل، ولهذا كله فإن لجنة العاصمة للجبهة تؤكد تضامنها التام مع 56 جزائري المحاكمين بالبليدة، وتطالب بإطلاق سراحهم لا أكثر ولا أقل".[3]

تبعا لذلك أرسلت الجبهة برقية احتجاج إلى لجنة حقوق الإنسان الدولية، بخصوص إضراب الجوع في سجن الأصنام، تطلب منهم النظر في قضية 16 مسجونا سياسيا بالأصنام، قاموا منذ 24 يوما بإضراب الجوع، احتجاجا على نظام عديم الإنسانية المفروض عليهم، وتطالب بتحسين ظروفهم المعنوية والمادية.[4]

---

[1] - مومن العمري، مرجع سابق، ص166.

[2] - هيئة التحرير، "بيان من الجبهة الجزائرية عن حوادث الأوراس"، **المنار**، س1، ع 8، 31 أوت 1951.

[3] - هيئة التحرير، "المعتقلون السياسيون أمام محكمة البليدة"، **المنار**، س1، ع 11، 8 ديسمبر 1951، ص3.

[4] - هيئة التحرير ، "إضراب الجوع في سجن الأصنام"، **المنار**، س1، ع 12، 8 ديسمبر 1951، ص2.

ومن جهة أخرى قامت الجبهة بمحاربة تدخل الإدارة الفرنسية في شؤون الدين الإسلامي، وذلك بالمطالبة بفصل الدين عن الحكومة، وهذا ما دعا إليه الأستاذ العربي التبسي في الخطاب الذي ألقاه بالملعب البلدي في العاصمة يوم 19 أوت 1951م جاء فيه: "مضى قرن وبعض قرن والحكومة معتدية على الديمقراطية في شخص الديانة الإسلامية".[1] كما دافعت الجبهة عن حرية الصحافة والتعبير، واحتجت ضد حجز جريدة الجزائر الحرة.[2]

ومما دعت إليه الجبهة الجزائرية هو مطالبة الشعب الجزائري بمقاطعة الانتخابات العمالية التي كانت ستجرى يومي 7 و14 أكتوبر1951م، وفي هذا الصدد أصدر المكتب الدائم للجبهة بيانا جاء فيه: أن المكتب الدائم للجبهة الجزائرية بعد أن درس مشكلة الانتخابات العمالية التي ستجرى في 7 و14 أكتوبر1951، وبعد أن استمع إلى وجهات النظر للأحزاب السياسية والشخصيات المتكونة منها الجبهة، وبعد أن سجل موقف الأحزاب والشخصيات المستقلة قرر المقاطعة.[3]

ونظرا للحالة التعسفية التي يتعرض لها الإخوة التونسيون والمغاربة من اعتقالات وقمع جراء السياسة الاستعمارية الجائرة، فإن الجبهة الجزائرية تجاوز إطار نشاطها التراب الوطني، وذلك بالتضامن مع الأشقاء وتبني قضاياهم والدفاع عنها. وبهذا الصدد أصدرت الأمانة الدائمة للجبهة بيانا تضامنيا ترفع فيه استنكارها للاستفزازات البوليسية التي سلطت على الشعب التونسي الشقيق.[4]

وفي نفس الإطار أرسلت الجبهة برقية تنديد إلى المجلس الوطني الفرنسي ومجلس وزراء الخارجية، تحتج فيه على الأحداث الدامية التي تسببت فيها السلطات الفرنسية في مطلع 1952في تونس، حيث اعتقلت عدد كبير من الزعماء السياسيين على رأسهم الحبيب بورقيبة، وطالبت بتحرير الوطنين وباقي الزعماء التونسيين المعتقلين.[5]

فاستطاعت بذلك الحركة الوطنية أن توَّظف الجبهة الجزائرية إلى أبعد الحدود، وتمكنت من تسخير هياكلها لتحسيس الجماهير الشعبية والسلطات الاستعمارية الفرنسية بمعاناة المناضلين في كل من الجزائر، تونس و المغرب.

---

[1] - هيئة التحرير ، "الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحرية واحترامها تقف أمام الأمة"، **المنار**، س1، ع 8، 31 أوت 1951، ص3.

[2] - هيئة التحرير ، "احتجاج ضد حجز الجزائر الحرة"، **المنار**، س1، ع 8،31 أوت 1951، ص2.

[3] - هيئة التحرير ، "موقف الجبهة من الانتخابات"، **المنار**، س1، ع 5، 9 أكتوبر1951، ص4.

[4] - هيئة التحرير، "احتجاج الجبهة الجزائرية على الاعتقالات في تونس"، **المنار**، س2، ع 15، 19جانفي 1952، ص3.

[5] - هيئة التحرير، "تضامن الجزائري مع الشعب التونسي"، **المنار**، س1، ع 15، 15 فيفري 1951، ص4.

3. المواقف الوطنية والاستعمارية من الجبهة الجزائرية:

أعقب تأسيس الجبهة الجزائرية موجة أفراح، وانتشرت أصداء التعبير عن الرضا بالمولود الجديد من الأعضاء المشاركة فيه وحتى الشعب الجزائري، الذي كان ينتظر مثل هذه المبادرات بفارغ الصبر متفائلا بها، لأنه كان يرى فيها العامل الأكبر من أجل القضاء على الانشقاق والاختلاف بين قادة الحركة الوطنية الجزائرية، فرأى في الجبهة مخرجًا وفجرًا جديدا من ظلم السياسة الاستعمارية.

وفي هذا الشأن نشرت جريدة البصائر مقالا جاء فيه:"لقد توحدت صفوفنا، هاهي تلك الأمنية العزيزة التي كنا نطلبها تتحقق...هذه الجبهة التي ستقود الشعب عن علم وبصيرة إلى نيل حقوقه"[1]، ويختم الكاتب مقاله بدعوة الشباب إلى تأييد هذه الجبهة ومباركة أعمالها ونشاطاتها، ودفعها قدما لتحقيق أهدافها المنشودة.

كما ظهرت مقالات أخرى بعناوين مختلفة تهلل وترحب بميلاد الجبهة الجزائرية، وكانت جريدة المنار تنشر كل ما يتعلق بها من أخبار، وكذا خطابات أعضائها ونشاطاتها، وكل تطوراتها، حيث كتبت عن تأسيسها مقالات عديدة أرفقتها بصور توضيحية لاجتماعاتها وخطاب قادتها، كانت فيها متفائلة ومشجعة لهذه المبادرة الوحدوية الجديرة بالتقدير، فنشرت مقالا افتتاحيًّا جاء بعنوان: مرحبا بالفجر الصادق، وفي مقال أخر بعنوان بارقة أمل...خطوة كبيرة في سبيل تحقي الإتحاد القومي، يوم مشهود في تاريخ النضال التحريري، الجبهة الجزائرية حجة على أن الاستعمار عدو الديمقراطية أين أنصار الديمقراطية، وغيرها من المقالات الضافية التي توحي بأهمية الوحدة الوطنية باعتبارها المخرج الأساسي للقضية الجزائرية.

هذا، وقد عبّر مصالي الحاج في رسالة موجهة إلى الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحرية واحترامها عن شدة سروره لرؤية هذا الإتحاد بين الحركات الوطنية والشخصيات، التي وصلت بعد جهد عظيم لإنشائها؛ إذ اعتبرها عملاً إيجابياً نافذاً سيؤتي خير ثمار، وأكد في الوقت ذاته أن الهدف المشترك الذي اتفقت عليه الأحزاب المختلفة ما هو إلا برنامج قليل، وهذا الإتحاد محدود ولا يستجيب للوضع الراهن، ولكي يحصل على القبول التام لدى الجماهير الجزائرية أشار مصالي إلى وجوب توسيع أهدافها وبرنامج عملها من مجرد الوحدة المعلنة إلى تحقيق الاستقلال والسيادة القومية للجزائر، وأنه لا علاج للأزمة الجزائرية إلا بالإعداد للكفاح المسلح.[2]

---

[1] - محمد شريف القاضي، "مرحى فقد توحدت صفوفنا"، **البصائر**، س4، السلسلة 2، ع 171، 24 سبتمبر 1951.

[2] - هيئة التحرير، "رسالة الزعيم مصالي الحاج إلى الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحرية واحترامها"، **المنار**، س1، ع 7، 15 أوت1951، ص1.

وعلى إثر هذه الحفاوة والترحاب بهذه الجبهة، تحركت بقية المنظمات الوطنية وبادرت إلى تشكيل تجمعات أخرى، من ذلك ما عرف باسم جبهة وطنية من منظمات الشبيبة كرافد من روافد الجبهة الجزائرية، كما نشرت بلاغ الجبهة الوطنية لحركات الشباب الجزائري، جاء فيه: "إجابة لرغبة الأكثرية من حركات شبابنا في تكوين جبهة وطنية للشباب الجزائري تعمل في دائرة سياسة الإتحاد التي رسمتها الجبهة الجزائرية، فإن المنظمات التالية، جمعية طلبة شمال إفريقيا، والكشافة الإسلامية، وشباب حركة الانتصار وشباب البيان، وشباب إتحاد النقابات وشباب الموحدين، والاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري وافقت بإجماع على قانون الجبهة الوطنية للشباب".[1]

وعلى النقيض من ذلك، فإذا كان بزوغ هذا المولود الجديد قد أدخل الفرحة والسرور إلى قلوب جميع الجزائريين، مستبشرين خيرا به، باعتباره خطوة هامة في طريق الكفاح الجزائري، متمنين له النجاح لتحقيق أهدافه التي تأسس من أجلها، فإن تأسيس الجبهة الجزائرية أثار سخط الإدارة الاستعمارية الفرنسية، وجن جنون صحفها، فقوبلت تلك المبادرة بالانتقاد والتهجم، والرفض من طرف الإدارة الاستعمارية الرافضة لكل المبادرات الوحدوية لأنها رأت فيها خطرا يهدد المصالح الفرنسية، وينذر بدنو أجل التواجد الفرنسي في الجزائر.

وبالرغم من أن أهدافها حُصِرت في الدفاع عن الحريات العامة، ورغم أن مطالبها ما هي إلا تنديد بالإجراءات التعسفية التي سلّطها الاستعمار على حرية الشعب الجزائري، بما في ذلك تزوير الانتخابات، فقد سخرت الإدارة الفرنسية كل وسائل الإعلام الموالية لها، والصحف التي يمتلكها المعمرون، وتصريحات المسؤولين الأوربيين من أجل حل الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحرية واحترامها وتفكيكها نهائيا.[2]

كما أشار شوفالييه إلى خطر انضمام العلماء والاتحاد الديمقراطي إلى تجمع الجبهة الجزائرية، بعد أن رفضوا ذلك منذ خمس سنوات، موضحا ذلك بقوله: "إن مجرد مقتضيات خطة خطيرة، ولكنها ربما أكثر...استطاعت أن تحمل الأحزاب الإسلامية على محاولة الإتحاد، وأن ترغمها على المجازفة بنفسها في مبادرة يائسة".[3]

---

[1] - هيئة التحرير، "بلاغ تكوين الجبهة الوطنية لحركات الشباب الجزائري"، **البصائر**، س4، السلسلة 2،ع 184، 10 مارس 1952، ص2.

[2] - إدريس خضير، مرجع سابق ، ص 16 -17.

[3] - شارل أندري جوليان، **إفريقيا الشمالية تسير القوميات الإسلامية والسيادة الفرنسية**، تر: المنجي سليم وآخرون، الدار التونسية، تونس، 1976، ص 367 .

وهنا دعا شوفالييه الإدارة الاستعمارية إلى تشتيت هذه الجبهة باعتبارها خطرا يهدد المصالح الاستعمارية في الجزائر، ويحمل الحزب الشيوعي الجزائري مسؤولية هذا التجمع.

كما أن جريدة لادبيش(La Dépêche quotidien) للمستعمر بورجو المعروفة بعدائها للعروبة والإسلام، قد شنت حملة ضد الجبهة الجزائرية في إحدى مقالاتها جاء فيه: "إن الخطر الحقيقي يأتي من الوطنيين، وأن هذه الجبهة جبهة شعب وفوضى معادية لفرنسا، لقد تم تحالف التعصب الشيوعي الشمولي مع التعصب الإسلامي"[1]. مؤكدة على خطر هذه الجبهة، محذرة من عواقب الانضمام إليها، وعملت على إقناع الأوربيين بأنها مدعومة من الخارج، وبالتالي لا يجب الاستخفاف بها أو احتقارها.

نتيجة لذلك كان هناك اتفاق شبه كلي حول مصدر الجبهة بالنسبة للنظام الاستعماري، وبالنسبة لكل الأوربيين، معتبرين أن ظهور الجبهة الجزائرية عام 1951م كان بمبادرة شيوعية، وبذلك كان النظام الاستعماري في الجزائر بل وحتى المعمرون بالمرصاد لمثل هذه التجمعات الوطنية، ساعين للقضاء عليها باعتبارها خطرا يهدد الجزائر الفرنسية.

4. مصيرها وأسباب فشلها

رغم كل الجهود التي بذلها المشاركون في تأسيس هذه الجبهة، إلا أنه ربما كانت هناك ظروف وأسباب أقوى من تلك الجهود والتضحيات، فتفككت الجبهة الجزائرية بعد سنة واحدة فقط من تأسيسها، وبالضبط بعد تسعة أشهر، فيا ترى ما هي الأسباب الكامنة وراء ذلك ؟

رغم ما تميزت به الجبهة الجزائرية عن باقي المحاولات الوحدوية؛ حيث استطاعت أن تجمع بين كل الأحزاب السياسية الناشطة في الجزائر آنذاك، ناهيك عن الشخصيات المستقلة ولأول مرة منذ 122سنة من الاستعمار، إلا أن هذه الميزة لم تشفع لها ولم تساعدها على التعمير لمدة طويلة. حيث انسحب أعضاء الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري من الجبهة في ماي 1952، فاعتبرت المصادر التاريخية هذا التاريخ نهاية لعملها، رغم سعي الحزب الشيوعي وحركة الانتصار لإحيائها كل حسب آرائه وتوجهاته.

إذن، فإن الإتحاد الذي تمثل في الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحرية لم يدم إلا أقل من سنة واحدة، وبالنسبة لإدارة الاحتلال الفرنسي فقد تجاهلت الجبهة تماما، ولم تستجب لمطلب واحد من مطالبها، أما مؤسسو الجبهة فقد اتفقوا على مقاطعة الانتخابات المحلية التي نظمتها الإدارة الفرنسية في

[1] - مومن العمري، مرجع سابق ، ص- ص 160_ 164.

07 و14 أكتوبر1951م، لكن الحزب الشيوعي الجزائري خرق هذا الاتفاق وأعلن صراحة عن مشاركته فيها، وبذلك تسرب اليأس والشلل إلى أعضائها المؤسسين لها.[1]

ويرى أحد المعاصرين[2] أن الجبهة الجزائرية أسست على مجرد أرضية مطالب ضيقة كثيرا، وجهزت ببنيات خفيفة لا تقف أمام حرية العمل لكل هيئة، وبرغم هذه التحفظات، فإنها لم تقدر على مقاومة اختلاف الآراء بين الأجهزة، وبقيت شيئا فشيئا تسير نحو التلاشي ولكن بدون انفجار ظاهر، وبدون رفض تام حتى للمبدأ الأصلي من طرف المشاركين.

وتؤكد جريدة المنار على أن سبب فشل الجبهة يتمثل في عدم قدرتها على تجاوز الخلافات بين أعضائها، ومما ورد في إحدى مقالاتها في هذا الشأن نذكر ما يلي: "الذي يستحق الإشادة هو وصول الأحزاب التحريرية إلى التفاهم والتقارب، وإن كان ذلك على أساس التعاون في المتفق عليه إلى زوال المختلف فيه شيئا فشيئا...ولعل السبب الرئيسي في ضعف الجبهة عدم وصولها إلى إزالة المختلف فيه، فإن أعضاءها تمسكوا بحريتهم التامة وحافظوا على برامجهم الخاصة".[3]

أما السبب في تلك الحرية فتعود إلى أن الاتفاق المشترك بين الحركات الوطنية المُشَكِلة للجبهة الجزائرية أشار في مادته التاسعة إلى أن: "الاتفاق لا يمس بأية حال استقلال ونشاط كل حركة في ميدانها الخاص خارج الجبهة".[4]

وبالتالي فإن هذه المادة في حد ذاتها وضحت طبيعة هذا التجمع الذي كان من المفروض أن يكون تجمعا للنشاطات المختلفة للحركات الموجودة فيه، بل وعليها أن توظف جميع مبادئها وبرامجها في خدمة الجبهة الجزائرية، حتى يعطى لها الوزن الحقيقي الذي تمثله هذه الحركات باعتبارها ممثلا للشعب وطموحاته ومطالبه، لكن ما تم الاتفاق عليه كان هو العكس تماما، وهو ما جعل تلك التناقضات الموجودة بين الحركات الوطنية الجزائرية تنتقل إلى داخلها الأمر الذي عجل بنهايتها.[5]

لعل طبيعة هذا التجمع في حد ذاته هي التي ساهمت بشكل واسع في فشل الجبهة، حيث نجد أن هذا التجمع تحكمت فيه شروط محددة، قلصت كثيرا من مساحة حركته ولم تترك له المجال واسعا

---

[1] - بشير كاشة الفرحي، **صفحات مشرقة من تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية**، ج2، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في تاريخ الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر1954، الجزائر، 2010، ص140.

[2] - عبد الرحمن العقون، مصدر سابق، ص212.

[3] - محمود بوزوزو، "حول الذكرى الأولى لتأسيس الجبهة"، **المنار**، س2، ع 9، 15 أوت 1952، ص1.

[4] - المنار، س1، ع7، 15 أوت1951.

[5] - مومن العمري، مرجع سابق، ص172.

لتمديد نشاطه زمنيا، وهذا ما أشار إليه المناضل عبد الحميد مهري بقوله: "لقد كانت الجبهة الجزائرية محاولة باهتة لإقامة جبهة في وجه تزوير الانتخابات وإجراءات القمع المختلفة".[1]

وبصرف النظر عن برنامج عمل الجبهة وضيق مطالبها، فإنها لم تتمكن من الصمود طويلا أمام ضغط الفرنسيين والمستوطنين الأوربيين، الذين كانوا ضد فتح الحرية أمام أي جزائري مهما كان توجهه، بالإضافة إلى العوامل الشخصية والتباين في التفكير والاتجاه، والتخوف من عواقب الإتحاد في ظل المنافسات العقائدية التي برزت بشكل واضح ما بين 1947م إلى 1954م، هي التي أدت إلى فشل الجبهة.[2]

وها هي المنار تتساءل إن كانت الجبهة الجزائرية قد توصلت إلى ما تصبو إليه، ثم تجيب على سؤالها هذا، وتقدم تفسيراً لذلك بقولها: "فهل حققت الجبهة حسن الظن فيها؟ هل تم توحيد السياسة والعمل في الجزائر بفضل الجبهة ؟ لا، وهل بلغت الجبهة أهدافها ؟ لا لم يتحقق منها هدف واحد، وجاءت الظروف تكشف عن نتيجة ذلك فتجلت في إضراب 23 ماي 1953 وفي الانتخابات التي لم تصل الجبهة إلى توحيد موقفها فيها، وعاقبة ذلك وخيمة غير أنه عملا بمبدأ التغاضي عن المختلف فيه ظلت الجبهة قائمة.[3]

ويتحدث عبد الرحمان بن العقون على نفس المصير الذي آلت إليه الجبهة الجزائرية وعن فشلها في تلبية طموحات الجماهير الشعبية بقوله: ولكن هذه الجبهة -سامحها الله- لم تظهر طيلة سنة كاملة إلا في مواقف مسكنة للداء ولكن لا تمسه بسوء، ثم أعربت نهائيا على أنها الجبهة التي تنبأ بها المرحوم السيد الطاهر الونيسي إذ قال لي شخصيا إن جبهتي هذه، ووضع يده على جبينه، أمتن من جبهتكم التي أسستموها.[4]

وهكذا نجد بأن الكثير من المؤرخين والباحثين يتفقون حول الأسباب الموضوعية التي أدت إلى انهيار الجبهة الجزائرية وهي:

- طبيعة البرنامج الذي اعتمدته كمنهج عمل بحيث قيّدها، ولم يسمح لها بالاستجابة لتطلعات الشعب، وتحقيق الإتحاد الذي طالما تمناه الشعب الجزائري واستبشر به، حيث وجدت نفسها في تناقض، ذلك أن مجمل الأهداف التي نادت بها الجبهة الجزائرية لا تتناسب بتاتا مع آمال الجزائريين، ولا ترقى إلى تلك الطموحات الشعبية الهادفة لتحقيق الاستقلال، والتخلص من نير الاستعمار.

---

[1] - نفسه.

[2] - محمد الطيب العلوي، **مظاهر المقاومة الجزائرية**، ط1، دار البعث، الجزائر، 1985، ص 234.

[3] - محمود بوزوزو، "حول الذكرى الأولى لتأسيس الجبهة"، مصدر سابق، ص1.

[4] - محمد بن إبراهيم العقون ، مصدر سابق، ص369.

- عدم الانسجام بين أعضائها، واختلاف أطروحاتهم وبرامج عملهم.

فكيف يتحقق الاتحاد مع وجود أربعة أحزاب لكل واحد منهم فكر وتوجه وبرنامج عمل يختلف نهائيا عن الآخر ؟[1]

هذا وقد حاول محمود بوزوزو إيجاد جواب مقنع للتساؤل الذي طرحه سابقا: لماذا لم تبلغ الجبهة أهدافها؟ وقد كان رأيه بأن الجبهة الجزائرية لم يتحقق منها هدف واحد، والسبب في ذلك يعود حسب اعتقاده إلى أحد الأمرين: إما ضعف الثقة في الجبهة الجزائرية وإما السعي في تقويتها، ولكنه يرجح الرأي الثاني أحسن لمن يريد الإيجاب لا السلب، ولمن يعتقد أن الحياة كفاح متواصل لا يؤتي ثماره عاجلا، ولذا دعا إلى ضرورة البحث عن أسباب ضعفها وعن وسائل تقويتها.[2]

ويمكن القول أن الأسباب التي ساهمت في انهيارها هي نفسها التي أدت إلى فشل المحاولات السابقة، والتي عادة إما تكون ناتجة عن مواقف الإدارة الاستعمارية الرافضة لأي محاولة يمكن أن تتعرض لمستقبل فرنسا في الجزائر، أو ناتجة عن توجهات وأهداف الأحزاب الوطنية فيما بينها والتي كانت ذات مطالب ومناهج متعارضة في غالب الأحيان، فلم تتجاوب مع طموحات الجماهير الجزائرية التي كانت تواقة للوحدة والحرية.

خاتمة:

مهما تباينت الآراء حول الأسباب التي أدت إلى فشل تجربة الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحرية واحترامها، فالأكيد أنها كانت حلقة من حلقات الوعي الوطني، الذي قاد كفاح الجزائريين إلى الاستقلال والحرية، كما كانت محاولة أعطت نَفَسًا جديدا للحركة الوطنية الجزائرية مرحليا لتحقق بعض مطالبها، وبالتالي تكتسب مزيدا من الخبرة والتجربة السياسية التي ستؤهلها في ما بعدد لتجارب أعظم نفع وفائدة، فكانت هذه المحاولة الوحدوية بالفعل كما قال عنها المؤرخ أحمد توفيق المدني: "من الأهداف العظيمة التي مهدت لفكرة جبهة التحرير الوطني فيما بعد".[3]

كما أن الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحرية واحترامها رغم طبيعتها السياسية السلمية-جبهة دفاعية لا هجومية-، إلا أنها امتصت جزءا من ذلك الغضب لدى الشعب الجزائري، واعتبرت من أبرز ما شهدته الحركة الوطنية الجزائرية خلال القرن العشرين خاصة بالنظر إلى الظروف الداخلية التي كانت تمر بها الجزائر آنذاك.

---

[1] - مومن العمري، مرجع سابق، ص 176.

[2] - محمود بوزوزو، "حول الذكرى الأولى لتأسيس الجبهة"، **المنار**، س2، ع 9، 15 أوت 1952، ص1.

[3] - أحمد توفيق المدني، مصدر سابق، ص401.

ويمكن أن نعتبر أن الاستفتاء حول إمكانية الإتحاد في الجزائر، الذي طرحته جريدة المنار على صفحاتها في محاولة منها لبعث آمال جديدة للوحدة، ومشاركة حركة الانتصار للحريات الديمقراطية في تأسيس جبهة اتحاد وعمل الأحزاب الوطنية المغاربية بباريس يوم 02 فيفري1952 مخرجا من الأزمة، واستمرارية لمحاولات الوحدة والعمل المشترك في الجزائر.

قائمة المصادروالمراجع المعتمدة:

أولا: الجرائد

1-1- البصائر:

- س4، السلسلة 2 ، ع 166، 6 أوت 1951.
- س4، السلسلة 2، ع 167، 13 أوت 1951.
- س4، السلسلة 2، ع 171، 24 سبتمبر 1951.
- س4، السلسلة 2،ع 184، 10 مارس 1952.

1-2- المنار:

- س1، ع 5، 9 أكتوبر1951.
- س1، ع 6، 30 جويلية 1951.
- س1، ع 7، 15 أوت1951.
- س1، ع 8 ، 31 أوت 1951.
- س1، ع 11، 8 ديسمبر 1951.
- س1، ع 12، 8 ديسمبر 1951.
- س1، ع 15، 15 فيفري 1951.
- س2، ع 15، 19جانفي 1952.
- س2، ع 9، 15 أوت 1952.

ثانيا: الكتب العربية

- أحمد توفيق المدني، **حياة كفاح**، ج2، في الجزائر 1925- 1954، دار البصائر، الجزائر، 2009.
- أحمد منغور، **موقف الرأي العام الفرنسي من الثورة الجزائرية1954 -1962**، ط1، دار التنوير، الجزائر، 2008.
- إدريس خضير، **البحث في تاريخ الجزائر الحديث 1830-1962**، ج2، دار الغرب، الجزائر، 2006.

- بن يوسف بن خدة، **جذور أول نوفمبر 1954**، ترجمة مسعود حاج مسعود، ط2، دار الشاطبية، الجزائر، 2012.
- بشير كاشة الفرحي، **صفحات مشرقة من تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية**، ج2، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في تاريخ الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر1954، الجزائر، 2010.
- حسينة حاميد، **المستوطنون الأوربيون والثورة الجزائرية 1954-1962**، ط1، منشورات الحبر، الجزائر، 2007.
- مومن العمري، **الحركة الثورية في الجزائر من نجم شمال إفريقيا إلى جبهة التحرير الوطني**، دار الطليعة، الجزائر، 2003.
- محمد العربي الزبيري، **تاريخ الجزائر المعاصر**،ج1، من منشورات إتحاد الكتاب العرب، سوريا، 1999.
- محمد حاج حفصي، **من ذكريات الكفاح، مذكرات مجاهد**، فيسير للنشر والتوزيع ، الجزائر، 2010 .
- محمد الطيب العلوي، **مظاهر المقاومة الجزائرية**، ط1، دار البعث، الجزائر، 1985.
- محمد يوسفي، **الجزائر في ظل المسيرة النضالية المنظمة الخاصة**، ترجمة محمد الشريف بن دالي حسين، منشورات الذكرى الأربعين للاستقلال، الجزائر، 2002.
- عبد الحميد زوزو، محطات في تاريخ الجزائر، **دراسات في الحركة الوطنية والثورة الجزائرية على ضوء وثائق جديدة**، دار هومة، الجزائر، 2004.
- عبد الرحمان ابن إبراهيم العقون، **الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصر (1947 - 1954)**، ج3، ط2، منشورات السائحي، الجزائر، 2007.
- عمار بوحوش، **التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962**، دار الغرب الإسلامي،1997.
- عمار هلال، **أبحاث و دراسات في تاريخ الجزائر المعاصرة 1830-1962**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1995.
- رابح بلعيد، **الحركة الوطنية الجزائرية 1945-1954 دراسة ووثائق غير منشورة**، دار بهاء الدين، الجزائر، 2015.
- شارل أندري جوليان، **إفريقيا الشمالية تسير القوميات الإسلامية والسيادة الفرنسية**، تر: المنجي سليم وآخرون، الدار التونسية، تونس، 1976.

ثالثا: الكتب الأجنبية

- Claude Collot et Jean-Robert Henry, **Le Mouvement National, Textes 1912-1954**, Office des Publications Universitaires, Hydra, Alger, 1978
- Kaddache Mahfoud, **Histoire du nationalisme Algérien, question nationale et politique Algérienne (1919-1951)** , T2 ,2éme édition, ENAL, Alger,1993.

الملاحق:

ملحق رقم (01): جريدة الحرية تنشر خبر تأسيس الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحرية واحترامها.

ملحق رقم (02): قادة الجبهة الجزائرية يلقون خطاباتهم.

ملحق رقم (01): جريدة الحرية تنشر خبر تأسيس الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحرية واحترامها[1]

[1] - Journal Liberté, Jeudi 02 Aout 1951.

LE FRONT ALGERIEN POUR LA DEFENSE ET LE RESPECT DE LA LIBERTE

Premier pas décisif dans la voie de l'union pour L'INDEPENDANCE NATIONALE

Liberté
RÉDACTION - ADMINISTRATION — 2, rue des Trésors — Alger — TÉLÉPHONE : 315-83
JOURNAL HEBDOMADAIRE
Jeudi 2 août 1951 15 Frs 9ème année - N° 425
Abonnements : 1 AN : 700 fr. ; 6 MOIS : 360 fr. ; 3 MOIS : 180 fr.
Compte Chèque Postal : 300.76

Et maintenant A L'ACTION !

L'AGREABLE surprise qu'« Alger républicain » provoqua au matin du 27 juillet 1951 ne tarda pas à se répandre comme une traînée de poudre à travers tout notre pays et à se transformer en une joie enthousiaste.

Le peuple algérien venait, en effet, de remporter sa première et grande victoire à laquelle il n'a cessé d'aspirer depuis des années.

Ses organisations et ses porte-parole les plus qualifiés — les Oulémas, l'U.D.M.A., le P.C.A. et le M.T.L.D. — sont parvenus à conclure un accord

par **Larbi BOUHALI**
Secrétaire du Parti communiste algérien

de portée historique. C'est un événement de premier plan et riche de promesses pour notre

Le 21 juillet 1951, cinq ans après jour pour jour, nous avons eu l'immense satisfaction de nous trouver réunis autour de la même table, avec les représentants des autres partis nationaux, pour conclure un accord comportant des objectifs limités que nous n'avons cessé de préconiser.

Certes, ce n'est pas encore là le Front National que nous concevions et qui aurait pu surgir de nos villes et villages, de nos douars et mechtas, comme l'œuvre directe de notre peuple. Il n'y a pas non plus des objectifs plus élevés que nous aurions souhaités. Mais qui peut se hasarder à affirmer que ce n'est point là un pas

Voici au cours de la dernière réunion constitutive du comité d'action pour la formation du Front algérien pour la défense et le respect de la liberté, de gauche à droite : Ahmed MEZERNA et Mostepha FERROUKHI (M.T.L.D.), le cheikh KHERREDINE et le cheikh Larbi TEBESSI (Oulémas), Ahmed MAHMOUDI et Paul CABALLERO (P.C.A.), Ahmed FRANCIS et Kaddour SATOR (U.D.M.A.)

ملحق رقم (02): قادة الجبهة الجزائرية يلقون خطاباتهم[1]

[1] - المنار، س1، ع 07، 15أوت 1951.

يوم مشهود في تاريخ النضال التحريري

ان الخطب البليغة التي ألقيت في هذا الاجتماع العظيم تستحق ان تنشر بتمامها ولكن ضاق الجريدة لا يتسع لها. وهذا يضطرنا إلى اختصارها من غير إخلال بالفائدة. وفيما يلي صور الخطباء مع عرض موجز لخطبهم :

الشيخ العربي التبسي

تقدم الشيخ العربي التبسي بصفته رئيساً للجنة الانشائية لتأسيس الجبهة الجزائرية فرحب بالحاضرين أحسن ترحيب ثم قال :

« فهذه جبهة لا تسأل أحداً ان كان مسلما او مسيحيا او يهوديا ، إنما تسأله هل هو مناضل في سبيل الحق مكافح في سبيل الحرية ، فغايتنا هي ان نشيد جزائر حرة يتمتع بخيراتها سائر ابنائها سواسية لا فرق بين جنسهم ومعتقدهم ولو كانت لنا حكومة اسلامية بقطر الجزائر لما وجدت بيننا فروق في الاديان ولا تفاوت في الاجناس ، ولما وقع التباين بين احمد وموريس ، ولا بين فاطمة ومارى. ان الاضطهاد قد شملنا جميعا فوقفنا جميعا ضد الاضطهاد وانشأنا هذه الجبهة التي جاءها الجميع بقلب سليم لكي تناضل نضال الرجل الواحد حتى تشمل الحرية جميعنا وحتى يسود التساوي الحق بيننا ، وحتى يصبح جميع من تقلهم ارض الجزائر اخوانا متضامنين في السراء والضراء .

« واذا ما رأيتم الدين الاسلامي يقف متقمصا شخصية جاعة من علمائه في طليعة هذه الواجهة المكافحة فذلك لان الدين الاسلامي قد كان أول ضحايا القمع والزجر والارهاق ولأنه قد امتهن وتصرف فيه غير اهله اوتحكم فيه الغرض والهوى ، حتى صار الامام (مثلا) يستمد اخلاقه من حق ، إنما هو من خصائص الحكومة العليا بباريس . فلما خاطبنا هذه وكدنا نقنعها ، اعترفت بالمبدأ ، ثم احالت التنفيذ الى المجلس الجزائري ، فلما نفذ هذا المخلوق الابتر عاجزاً واهياً ، مدلساً ، نامت عنه القضية ، ووضعت على الرف ، إلى ان توعز إليه الحكومة بما يجب ان يعمل .

« فالدين المظلوم ، ينضم إلى سائر المظلومين ، ويكون واجهة الكفاح معهم ، لينتصر الحق ، وليعلو منار الحرية ، فيكون الدين من اول الفائزين ، ونحقق به سعادة اهله » .

الاستاذ أحمد بومنجل

ثم تاول الكلمة الاستاذ أحمد بومنجل المحامي نائب الامين العام للاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري فألقى خطاباً طويلا باللغة الفرنسية تعرض فيه لشرح الاسباب التي دعت الى انشاء الجبهة الجزائرية ، واعلن استنكاره للتزوير الذي وقع في انتخابات ١٧ يونيو . وذكر ان العنصر الاوربي في الجزائر يتحمل مسئولية عظيمة في هذا النوع من العمليات الاجرامية . واكد ان الجبهة لم تؤسس ضد اي عنصر من العناصر في الجزائر ولا تحمل اية نزعة عنصرية . وقال : « لا اظن انه يوجد انسان سليم الطوية يمكن ان

السيد العربي بوهالي

وعلى اثره قام السيد العربي بوهالي الكاتب العام للحزب الشيوعي الجزائري فتحدث بالعربية ثم بالفرنسية .

شرح سياسة الاستعمار في محاولته تجريد الجزائر من شخصيتها واعلن استنكاره لتزوير انتخابات ١٧ يونيو . وشرح الآلام التي يعانيها الشعب والتي ليس لها الا مصدر واحد ، الا وهو الاستعمار . ثم أعلن عن عهد الحزب الشيوعي على أن يكافح بصدق واخلاص في حضن الجبهة . وتعرض للجواب عن جريدة «صدى الجزائر» وجريدة «كارفور» . ثم حذر الجزائريين من الوقوع في فخاخ الاستعماريين قائلاً : « يجب أن ندعو جميع أحبابنا الى الحذر في الايام المقبلة . يجب ان نتحفظ من الوقوع في فخاخ الخصم . وأحسن وسيلة لاحباط جميع هذه المحاولات هي العمل في دائرة قرارات المجلس الاداري » .

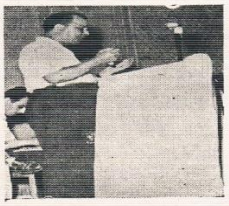

السيد أحمد مزغنة

وبعد ما ذكر أن حركة الانتصار للحريات الديمقراطية كانت دائما مهتمة بالاتحاد وحاضلة منه شغلها الشاغل، أعلن عن سروره بولادة الجبهة التي هي خطوة كبيرة في طريق اتحاد اوسع . ثم شرح الاسباب المباشرة التي دعت الى انشاء الجبهة . وهي سياسة القمع التي يعانيها الشعب الجزائري منذ سنة ١٩٤٨ خاصة والتي يجريها الاستعمار في جو من «الارهاب والبؤس والكتمان» . وشرح الاحوال التعيسة التي يعيش فيها المعتقلون السياسيون وتعرض للزجر الذي يصيب كل جزائري يحمل الروح القومية سواء كان فلاحا في قرية أو تاجراً في مدينة أو عاملا في معمل . وتحدث عن القمع الاقتصادي الذي جعل البنوك تمتنع من القرض لكل من يحمل الروح القومية من التجار والفلاحين . ثم تعرض لانتخابات ١٧ يونيو وأعلن استنكاره لها ، ووجوب المطالبة بالغائها ثم قال : « ولكن يجب فوق هذه الاهداف ان لا نغفل عن هدفنا النهائي ألا وهو ان نرى الجزائر تسترجع سيادتها . »

برنامج العمل

السيد مصطفى فروخي مقرر اللجنة يعرض برنامج العمل :

١) إن اللجنة الانشائية المركبة من الثمانية الذين امضوا الاتفاق المشترك تقرر عقد اجتماع عام بالجزائر في ٥ أوت ١٩٥٩ م.

وسيشتمل هذا الاجتماع على ممثلي الحركات الموقعة وحركات ديمقراطية اخرى وشخصيات .

٢) اثناء هذا الاجتماع تتكون اللجنة الادارية المركبة من ممثلي الحركات والشخصيات من العمالات الثلاث.